

الأحزاب والميليشيات الشيعية تضغط على الكاظمي لحجز حقائبها الوزارية

تحقيق التوازن بين المكونات يمهد لنيل ثقة البرلمان بسهولة



إعادة رسم الاصطفافات السياسية

الاتفاق مع الأطراف الشيعية ويتفرغ كليا للمفاوضات السنية الكردية، التي يفترض أن تكون سريعة هي الأخرى. وتؤكد المصادر أن الأجواء العامة تتجه نحو إنهاء المفاوضات سريعا للتصويت على الحكومة الجديدة قبل دخول شهر رمضان.

ويرجح مراقبون أن تولد الحكومة في غضون عشرة أيام، في حال حافظ المفاوضات على وتيرتها.

ومع ذلك، يبدو أن طريق الكاظمي لن يكون سهلا خلال المفاوضات، مع التسريبات التي تشير إلى أنه لن يتمكن من تقديم كابينة كاملة خلال جلسة منح الثقة المنتظرة.

وتقول التسريبات إن الكاظمي يحكم على حسم أسماء المرشحين لوزارات، بما يكفي لتحقيق النصاب في مجلس الوزراء الجديد، فإذا كان عدد الحقائق هو 22، كما في الحكومة الحالية، فإن المكلف بحاجة إلى تمرير 12 وزيرا على الأقل خلال جلسة منح الثقة، لتكون حكومته شرعية.

وتقول المصادر إن الكاظمي يضع في حساباته إمكانية تأجيل المفاوضات بشأن من يتولى بعض الحقائق إلى ما بعد التصويت على الحكومة الجديدة. وكثيرا ما اتبع هذا الإجراء خلال الحكومات السابقة بسبب التعقيدات الكبيرة التي تحيط بالمفاوضات بشأن الحقائق الأمنية والسياسية، ما يتطلب أوقالا لا تتيجها المدد الدستورية.

وبدأت ضغوط بعد يوم من اجتماع وصف بـ"الحاسم"، اتفقت خلاله جميع القوى السياسية الشيعية على تحويل المكلف اختيار أعضاء طاقمه الذين يقعون ضمن حصصها بحرية كاملة. وخلال الاجتماع الذي استضافه منزل زعيم تحالف الفتح هادي العامري بالمنطقة الخضراء، وحضره نصار الربيعي وهو ممثل الصدر خلال المفاوضات والمالكى وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم وزعيم تحالف النصر حيدر العبادي، فضلا عن المكلف بتشكيل الحكومة مصطفى الكاظمي، أقرت القوى السياسية الشيعية ضرورة حصول الكابينة الجديدة على ثقة البرلمان.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون عدنان الأسدي إن "الكتل الشيعية حولت الكاظمي اختيار جميع الوزراء، الذين يقعون ضمن حصصها، لدعم حظوظه في تشكيل الحكومة الجديدة".

ولكن مفاوضين حضروا لقاء منزل العامري أبلغوا "العرب" بأن الاتفاق الذي أقره المجتمعون ينص على أن يدخل الكاظمي اختيار الوزراء الشيعية وفقا لرؤيته، بشرط ألا يتعرض قوى شيعية رئيسية على أي منهم. ويقول مراقبون إن هذه التطورات تسمح للكاظمي بأن يبدأ مفاوضاته مع القوى السياسية السنية والكردية من مركز قوة. وتكشفت مصادر مطلعة أن الكاظمي سيخصص جزءا من فريقه لمتابعة إنهاء

السلطة التي صارت الميليشيات تتحكم بها بعد أن دب الخوف في أوصالها بعد مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ونائب زعيم الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس. ولذلك سيجرب زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي على ألا يتخطى الخطوط الحمراء التي وضعتها الميليشيات، الكبيرة والصغيرة، علما منه بأن كل واحدة منها قادرة على إحداث خلل لن تكون حكومته قادرة على الخروج منها بسلا.

إذا حصل تغيير في أي منصب فلن يحدث اختراقا في موازين السلطة رغم المفاوضات، التي دبت في الميليشيات

وأكدت المصادر أن الكاظمي لن يلعب دور الرجل المقذ فهو يعرف جيدا أنه مرفوض على المستوى الشعبي وما ترشيحه للمنصب إلا انعكاس لخيار تسوية بين إيران والولايات المتحدة وستكون مهمة حكومته منحصره في تصريف الأعمال في مرحلة انتقالية أمدتها سنة واحدة على الأكثر بعدها يُضاف اسمه إلى سجل رؤساء الحكومة السابقين.

الحكومة الكويتية في جولة صدام مصيرية مع مجلس الأمة

دخلت الحكومة الكويتية في جولة صدام مصيرية مع مجلس الأمة حول مقترحات عاجلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، والتي زادت من حداثها المخاوف من أن يطول أمد ويا فليروس كورونا لأجل غير مسمى، وهو ما يشي، وفق مراقبين، بدخول البلاد في أزمة سياسية هي في غنى عنها، ما يجعل من حل المشاكل العالقة أمرا شبه مستحيل.

وتم إسناد مهمة تشكيل الحكومة الجديدة للشيخ صباح الخالد المؤهل، بحسب متابعين للشأن الكويتي، لأداء دور "الإطفائي" الذي يجيده نظرا إلى خلفيته الدبلوماسية وخصائص شخصيته الميالة إلى الهدوء والتروي والابتعاد عن الصراعات.

ولكن يبدو أن حكومة الشيخ صباح الخالد تواجه صدا من قبل أعضاء في مجلس الأمة بسبب طريقة معالجة الأزمة وهو ما قد يضيف نوعا من الضبابية مستقبلا إذا استمر السجل مسيطرا على المشهد السياسي.

ورغم وجود بدائل عن مقترح قانون الدين العام، لكن مراقبين يشككون في جدوى نجاحها خاصة وأن الطبقة السياسية تبدو منقسمة على نفسها.

ويقول عبدالصمد إن من بين الخيارات البديلة التي ناقشها البرلمان تعليق تحويل قرابة عشرة في المئة من إيرادات الدولة إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وتكشف أنه جرى تحويل 12 مليار دينار على مدار الأعوام الخمسة الماضية إلى هذا الصندوق. والمرة الوحيدة التي سحبت فيها الكويت أموالا من صندوق الأجيال القادمة كانت أثناء حرب الخليج الأولى.

ويحذر قادة رأي كويتييون من أن هامش الوقت والظروف المحلية والإقليمية الضاغطة لا يسمحان ببقاء البلد في دائرة الصراعات الهامشية بين السلطين التشريعية والتنفيذية على خلفية قضايا بينها ما يعود إلى صراعات شخصية، مطالبين بسرعة تجاوز تلك الصراعات والتفرغ لحل القضايا المصرية.

وكانت النائب صفاء الهاشم، المعروفة بمواقفها الاستفزازية، قد شنت هجوما على وزير المالية براك الشيطان بشأن تحويل بعض مخصصات مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، واعتبرت تصرفه غير مدروس ولا يتم عن "حساسية سياسية".

ورد عليها النائب سعد الخنفور عبر وسائل الإعلام بأن دعوة أعضاء المجلس إلى التعاون مع الشيطان وإعطائه الفرصة لتقديم خطته المالية وإصلاحاته للجهات التي يتولى الإشراف عليها.

واعتبر الخنفور أن تهديد الشيطان بالاستجواب وهو ما زال جديدا في منصبه، ليس له مبرر، وهو يدخل ضمن التاجيح السياسي الذي لا ينفع خصوصا في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت في مواجهة الوباء.

الكويت - أكدت مصادر سياسية كويتية أن الحكومة تواجه معارضة شديدة من نواب في مجلس الأمة (البرلمان) لتمرير عدة مشاريع قوانين لمواجهة جبهات مختلفة استعصت عليها دون الحصول على حزام قوي، في الوقت الذي يتعرض فيه وزراء إلى التهديد بالاستجواب.

وبينما تجد الحكومة نفسها عاجزة عن مواصلة تطبيق إصلاحاتها بسبب الظروف الطارئة بسبب ويا وكورونا، أشار رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في البرلمان النائب عدنان عبدالصمد إلى أن معظم أعضاء المجلس يرفضون المصادقة على عدة قوانين من بينها مشروع يتعلق بالدين العام.

وقال في تصريحات لوسائل إعلام محلية "إن هناك قلقا بشأن الطريقة التي أرسل بها مشروع القانون إلى المجلس"، وألح على وجود تخوف من تجاهل الإصلاحات إذا سمح للحكومة بالاقتراف ثم استخدام الأموال بشكل غير سليم.



عدنان عبدالصمد
معظم أعضاء المجلس يرفضون تمرير مشاريع قوانين حكومية

وناقشت اللجنة الثلاثاء الماضي، قائمة طويلة بمصادر بديلة للتحويل بعد وقت قصير من إعلان رئيس المجلس سرزوق الغانم أن فرص الموافقة على قانون مقترح بشأن الدين العام "تأكدت تكون معدومة".

وأبدى رئيس لجنة الميزانية بمجلس الأمة بدوره تحفظا على القانون المقترح الذي من شأنه أن يجعل الحد الأقصى للدين العام عند نحو 20 مليار دينار (64.82 مليار دولار). وتعاثى الدولة الخليجية جراء هبوط حاد في سعر النفط مع انهيار الطلب العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وهو ما جعل من إيجاد سبل للسماح بزيادة الاقتراض أكثر إلحاحا.

ويرى مراقبون أنه في حال لم يتم التوصل إلى توافق على حل بعض الملفات العالقة قد يجعل الحكومة الحالية في طريق مسدود ويزيد من تعقيد الأوضاع.

ووضع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الأزمة الناجمة عن استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك في نوفمبر الماضي على طريق الحل والخروج من تلك المشكلة التي أثارت جدلا واسعا.

كورونا بعد إضافي لعبت الحوثيين بصفقة تبادل الأسرى

ويعتبر الخنفور أن تهديد الشيطان بالاستجواب وهو ما زال جديدا في منصبه، ليس له مبرر، وهو يدخل ضمن التاجيح السياسي الذي لا ينفع خصوصا في ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها الكويت في مواجهة الوباء.

وتضم الأسماء ناصر منصور هادي وهو شقيق الرئيس ومحمد قطان عضو الهيئة العليا لحزب الإصلاح، وكذلك محمود الصبيحي وفصيل رجب وهما قائدان ريفيان بالجيش الحكومي. ورغم أن مشاورات عمان خلصت إلى اتفاق الطرفين على عقد اجتماعات مقبلة، لبحث مراحل تبادل الأسرى، إلا أن تعثر عملية التبادل المتفق عليها دفع بالأمور نحو مسار مغاير عنوانه "انهيار الثقة" والعودة إلى المربع الأول.



طوابير المساجين في ترقب الإفراج

تعسف قطري بحق العمال الأجانب

قطعة خبز واحدة كل يوم، وهذا لم يكن كافيا. تم إطعام جميع الناس في مجموعة مع وضع الطعام على البلاستيك على الأرض.

وقال ثلاثة رجال فقط إنه جرى فحص لخص فيروس كورونا المستجد. ومع انتشار كورونا في دول الخليج، حيث جرى تسجيل ما يزيد على 18 ألف حالة إصابة بالفايروس، تحث جماعات حقوق الإنسان الحكومات على حماية

الملايين من العمال المهاجرين الضعفاء وذوي الأجور المنخفضة. ونقلت منظمة العفو الدولية عن 20 رجلا نيباليا قولهم إن الشرطة القطرية أقت في 12 و13 مارس الماضي القبض على المئات من العمال المهاجرين في الشارع ثم احتجزتهم لمدة أيام قبل نقلهم جوا إلى نيبال.

وأبلغت الحكومة منظمة العفو بأنه أثناء تفقد المنطقة الصناعية بالدوحة "كشف المسؤولون عن أفراد متورطين في أنشطة غير قانونية وغير مشروعة". ونقلت منظمة العفو الدولية عن الحكومة قولها "وشمل ذلك تصنيع وبيع المواد المحرمة والمخظورة إلى جانب بيع السلع الغذائية الخطرة التي يمكن أن تهدد بشكل خطير صحة الناس إذا تم استهلاكها". وقال أحد النيباليين للمنظمة الحقوقية التي تتخذ من لندن مقرا لها "كان السجن مليئا بالناس. تم إعطاؤنا

ووشدد مصر في الحكومة الشرعية على أن اتفاق عمان يمثل اختيارا للحوثيين الذين "لم يلتزموا بكافة الاتفاقات السابقة مع الحكومة، سواء المتعلقة بملف الأسرى والمعتقلين، أو غيرها"، واعتبر أن اتهامات الحوثيين للحكومة بعرقلة اتفاق عمان، تأتي ضمن "محاولة الجماعة الهروب إلى الأمام، والتصل من استحقاقات التنفيذ".

وتفاجأت الحكومة برفض الحوثي عددا من الأسماء المقدمة في الكشف الحكومي بزعم أنهم متهمون بقضايا خطيرة، وتعزز الجماعة محاكمتهم. وأكد المصدر أن بعض هؤلاء صحفيون وأكاديميون جرى اختطافهم من المنازل والشوارع، ولم يكن لهم أي ذنب سوى مناهضة انقلاب الحوثي عبر صفحاتهم على فيسبوك وتويتر.

في المقابل، اتهم رئيس لجنة شؤون الأسرى بجماعة الحوثي عبدالقادر مرتضى مؤخرا الحكومة بالمماطلة وعرقلة الاتفاق. وقال على تويتر إن "الطرف الحكومي ما زال يماطل بشأن تقديم بقية الكشوفات تمهيدا لإتمام الصفقة"، فيما زعم أن جماعته قدمت كافة الكشوفات المطلوبة. ورعت الأمم المتحدة، في العاصمة الأردنية عمان منتصف فبراير الماضي، الاتفاق، واعتبره مراقبون انفراجا يمكن البناء عليه للتوصل إلى تسوية.

وتقول مراقبون إن استغلال الحوثيين لأزمة الوباء، الذي بدأ يتسلل إلى البلاد وسط أزمة سياسية وعسكرية وإنسانية حادة سوف يضاعف الصعوبات أمام جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث لجمع الطرفين مجددا إلى طاولة المفاوضات.

وأعلنت الحكومة الشرعية الجمعة الماضي، عن تسجيل أول إصابة بكورونا في مدينة الشحر بمحافظة حضرموت شرقي البلاد.

الشرطة القطرية اعتقلت يومي 12 و13 مارس الماضي على المئات من العمال النيباليين ثم احتجزتهم لمدة أيام قبل طردهم